الأمم المتحدة
الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/13
AU/STC/FMEPI/EXP/13 (III)
Distr.: General
24 February 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنتي الخبراء
داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦
التقرير المرحلي: الإنجازات، والنتائج الرئيسية وسبل المضي قُدما

أولا – مقدمة

١- عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة جمهورية مصر العربية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، الدورة الثانية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في القاهرة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آيار/ مايو ٢٠١٦، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد عُقد المنتدى الإقليمي بشأن موضوع ''ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣''، تحضيرا لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠١٦.

* E/ECA/COE/36/1-AU/STC/FMEPI/EXP/1(III)

٢- وحضر المنتدى أكثر من ٢٠٠ مشارك، بمن في ذلك ممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرون، وهيئات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى.

٣- وحضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التالية أسماؤها: إثيوبيا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، وسيراليون، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا- بيساو، والكاميرون، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، والنيجر.

ثانيا- سياق المنتدى وأهدافه وشكله

٤- يندرج تنظيم دورة منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ في إطار التطورات التالية:

(أ) أخذت البلدان الأفريقية تنتقل إلى خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥؛

(ب) في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، شرعت كافة البلدان في مختلف أنحاء العالم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، التي اعتُمدت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥؛

(ج) في تموز/ يوليه ٢٠١٥، اعتمدت البلدان خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتي تمثل إطاراً عالمياً لتمويل التنمية المستدامة؛

(د) في نيسان/ أبريل ٢٠١٦، عُقدت الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن موضوع " نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) التزمت البلدان الأفريقية بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ مسترشدة بما يلي:

'١' الالتزام الفردي والثنائي الذي قطعته بلدان المنطقة على عاتقها بتنفيذ الخطتين ومن ثم متابعتهما؛

'٢' الارتباط الذي لا ينفصم بين الخطتين وأوجه التآزر التي تنطويان عليها وصلتهما بالتنمية المستدامة في المنطقة؛

'٣' أهمية إيلاء الخطتين نفس القدر من الاهتمام؛

’٤‘ ضرورة دعم وتفعيل تنفيذ الخطتين تنفيذا متكاملا ومتابعتهما واستعراضهما على نحو فعال.

٥- واستنادا إلى هذه الخلفية، اعتُمد موضوع دورة منتدى أفريقيا لعام ٢٠١٦ وهو ’’ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣‘‘. وكان هذا الموضوع متسقا أيما اتساق مع موضوع دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، وهو ’’كفالة ألاّ يتخلف أحد عن الركب‘‘.

٦- وقد نُظم منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بهدف التداول والاتفاق بشأن الإسهامات الجماعية لأفريقيا في شكل رسائل رئيسية موجهة إلى دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

٧- والمنتدى، الذي عُقد لمدة ثلاثة أيام، ضم اجتماعا لما قبل الدورة عُقد في اليوم الأول أعقبته جلسات رئيسية لمدة يومين. واشترك في تنظيم الاجتماع كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية بالأمم المتحدة، لتعزيز قدرات المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة الفعالة في منتدى أفريقيا والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. واعتمدت المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين بيانا مشتركا عُرض اثناء انعقاد المنتدى وأسهم في إثراء مداولاته. وأثناء اليومين المخصصين للجلسات الرئيسية، انتخب منتدى أفريقيا مكتبا له [1] ليتولى توجيه مداولاته. وكانت البنود الأساسية لتلك الجلسات كما يلي:

(أ) الجلسة الافتتاحية: افتتح المنتدى رسمياً السيد أشرف العربي، وزير التخطيط والإصلاح الإداري في مصر. وقام بمخاطبة الجلسة الافتتاحية كل من أنجليك نغوما، نائبة مفوض البيئة والتنمية المستدامة، ممثلة غابون لدى مكتب المنتدى، وعبد الله حمدوك، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (توليد المعارف) وكبير الخبراء الاقتصاديين في اللجنة، وأنتوني موثايي ماروبينغ، مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وبولي أمادو، كبير الباحثين الاقتصاديين بمصرف التنمية الأفريقي؛

(ب) حلقة النقاش الرفيعة المستوى: أُلقي الضوء خلال حلقة النقاش على الفرص والتحديات الكامنة في تحقيق التنفيذ على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وكان من بين المحاورين في حلقة النقاش: عبد الله حمدوك؛ وأنتوني موثاي ماروبينغ؛ وماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة؛ وأشرف العربي؛ وبالي ليهوهلا، كبير الإحصائيين في جنوب أفريقيا. وأدارت حلقة النقاش الرفيعة المستوى فاطمة دنتون، مديرة شعبة المبادرات الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

[1] الرئيس، مصر (شمال أفريقيا)؛ النائب الأول للرئيس، ليبيريا (غرب أفريقيا)؛ النائب الثاني للرئيس، جنوب السودان (شرق أفريقيا)؛ النائب الثالث للرئيس (الجنوب الأفريقي)؛ المقرر، بورندي (وسط أفريقيا).

(ج) العروض ومناقشات الجلسات العامة بشأن المواضيع الفرعية الأربعة للمنتدى: استندت العروض إلى التقارير التي تناولت معلومات أساسية عن المواضيع الفرعية للمنتدى وهي: الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة؛ والتحول الشامل والتنمية المستدامة؛ وإطار النتائج المتكامل والتنفيذ المتكامل للخطتين، بما في ذلك وسائل تنفيذهما؛ والمتابعة والاستعراض المتكاملين للخطتين؛

(د) تبادل الخبرات بشأن إدماج الخطتين: تمحورت المناقشة حول التقدم المحرز في إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في سياسات البلدان الأفريقية والدروس المستخلصة من ذلك بغرض استعراضهما الطوعي خلال دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦. وأثناء المناقشة، استعرض ممثلا مصر والمغرب خبرة بلديهما في هذا الصدد؛

(هـ) عرض بيان المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين: استند البيان إلى نتائج اجتماع ما قبل الدورة الذي عُقد لممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(و) المناقشات الجانبية والتعقيبات: شملت هذه الجلسات عروضاً إضافية قدمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وتوضيحات قدمها أصحاب ورقات المعلومات الأساسية؛ ومناقشات متعمقة؛ والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية؛ والرسائل الرئيسية التي تناولت المواضيع الفرعية الأربعة للمنتدى؛ وخارطة الطريق المتعلقة بالعائد الديمغرافي لعام ٢٠١٧ التي رعاها وقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(ز) النظر في الرسائل الرئيسية الصادرة عن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وإقرار تلك الرسائل: خلال هذه الجلسة، اعتمد المنتدى رسائل رئيسية تشكل مساهمة أفريقيا في دورة عام ٢٠١٦ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(ح) اختتام الاجتماع: أدلى كل من أشرف العربي وعبد الله حمدوك بملاحظات ختامية مقتضبة.

ثالثاً – الانجازات الرئيسية

٨- حقق المنتدى الإنجازات التالية:

(أ) إجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين أسهم في تعزيز فهم المشاركين وتقديرهم لأهمية التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات الرئيسية المتعلقة بالمشاركة على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي لضمان التنفيذ على نحو متكامل وشامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال بلورة أولويات أفريقيا خلال المنتدى الرفيع المستوى. ومما أسهم في تعزيز قدرات الدول الأعضاء الرسائل الجيدة الشرح التي أقرها المنتدى الإقليمي والدعم التقني المقدم في هذا الصدد، بما في ذلك الدعم الذي قدمته اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا إلى دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠١٦. وبناءً على ذلك، أعاد البيان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ التأكيد، في جملة أمور أخرى، على أهمية توفير الدعم لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لكفالة ألاّ يتخلف أحد عن الركب.

(ج) إعداد تقارير في مجال السياسات عن مختلف المواضيع الفرعية التي تناولها المنتدى، وهي متاحة على الموقع الشبكي:

http://www.uneca.org/arfsd2016/pages/even-documents ؛

(د) عرض بارز في شبكة الإنترنت لأخبار ورسائل دعوية ورسوم معلوماتية عن موضوع المنتدى ونتائجه؛

(هـ) تعزيز الفهم داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وعمليات متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والمشاركة في ذلك. واستتبع ذلك مشاركة ذات طابع فني من معظم شُعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية ومكتب نائبة الأمين التنفيذي. وعلى وجه التحديد، اضطلعت المكاتب دون الإقليمية بدور هام في تيسير الاتصال بالدول الأعضاء للحصول على تأكيد منها بحضور المشاركين. وأدى قسم المنشورات والوثائق دوراً فعالا في تجهيز وثائق المنتدى في المواعيد المقررة؛

(و) تقوية التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات الشركاء المنظِّمة لدورة المنتدى لعام ٢٠١٦، وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي.

رابعا– النتائج الرئيسية للمنتدى وما تمخض عنه (الرسائل الرئيسية)

٩– اعتمد منتدى أفريقيا للتنمية المستدامة، في دورته لعام ٢٠١٦، توصيات مهمة جاءت في شكل رسائل رئيسية تهدف إلى تحقيق التنفيذ على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ولئن كان من المتوخى أن تشكّل الرسائل الرئيسية المعتمدة جزءا من أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فإن المقصود منها أيضا أن تسهم في إجراءات التنفيذ والمتابعة ذات الصلة وحفزها على الصُّعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

١٠- وترد تفاصيل الرسائل الرئيسية على الموقع الشبكي:

www.uneca.org/arfsd2016 .

١١- ويرد في الفروع التالية بيان لبعض الرسائل الرئيسية مصنفةً تحت كل موضع فرعي:

ألف- الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

١٢- من المهم أن تنتقل أفريقيا انتقالا سلساً من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات، وأن تجري معالجة ما لم يتم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣- ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يعمل على ضمان تنشيط الشراكات على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإشراك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول من أجل تسريع التنمية المستدامة في أفريقيا. وينبغي بذل جهود محددة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز نقل التكنولوجيا وثورة البيانات.

١٤- ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يعمل على ضمان وفاء الشركاء الإنمائيين بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه البلدان الأفريقية، وخاصة أقل البلدان نمواً، وأن تكون تلك المساعدة متماشية مع الأولويات الوطنية. فوفقا لما ورد في التقرير المرحلي لعام ٢٠١٦، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا تتجه نحو الانخفاض حيث لا تفي معظم البلدان المانحة بالتزاماتها بتقديم ٠،٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدة رسمية للبلدان النامية. ومما يثير القلق بوجه خاص أن حصة أقل البلدان الأفريقية نموا من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض.

باء- التحول الشامل والتنمية المستدامة

١٥- هناك حاجة إلى مستويات أكبر من الاستثمارات الاجتماعية وزيادة حشد الموارد على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني لتحسين المهارات وبناء القدرات من خلال توفير التعليم والتدريب المهني وغيره من أشكال التدريب والهياكل الأساسية الملائمة والرعاية الصحية والأمن الغذائي والتغذوي. ويزداد هذا الأمر إلحاحاً لاسيما بالنسبة لشباب القارة ونسائها الذين يتمركز عملهم في وظائف لا تتطلب مهارات عالية، لاسيما القطاع غير الرسمي. ويتطلب تسخير العائد الديمغرافي التركيز على جودة التعليم والمهارات والصحة، وخاصة للنساء والشباب، لتعزيز قدرتهم على الحصول على وظائف لائقة يتم توفيرها من خلال التحول الهيكلي.

١٦- يجب على المنتدى السياسي الرفيع المستوى تعبئة ما يلزم من موارد ومساعدة من أجل دعم الدول الأعضاء في التصدي لعدم المساواة، وعند الاقتضاء، تنفيذ سياسات إعادة توزيع من شأنها الحد من الفوارق في الثروة والدخل والحصول على الخدمات العامة. وينبغي

أن تستهدف السياسات المتعلقة بذلك المجالات التالية: عصرنة الزراعة؛ وضمان الأمن الغذائي؛ وبناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيّف؛ والتأهب للطوارئ؛ والتنمية الريفية. ومن الأولويات الرئيسية في هذا الصدد الحماية الاجتماعية، التي يمكن تحقيقها بتمكين الجميع من الحصول على خدمات أساسية عالية الجودة. والحماية الاجتماعية يمكن أن تعزز الإنتاجية وتزيد دخل الفئات الضعيفة، بما في ذلك المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء الحوامل، من بين فئات أخرى، للحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الوصم والمساهمة، في نهاية المطاف، في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي.

١٧- يجب على المنتدى السياسي الرفيع المستوى مساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات عامة ملائمة؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة؛ واتخاذ تدابير في مجال التشريع والتمويل حتى يكون النمو والتحول شاملين للجميع. ولن تتحقق النتائج الشاملة للجميع على أنها نواتج فرعية للنمو الاقتصادي. فالأمر يتطلب اتخاذ إجراءات موجهة الأهداف تدعمها الموارد اللازمة. ولابد من أن تكون صورة تلك الإجراءات مترسخة كعنصر جوهري للتخطيط الإنمائي الشامل على المستويين الوطني والإقليمي. ومن الأهمية بمكان مواءمة النفقات العامة مباشرة وتوجيهها نحو الغايات من أجل تحقيق الشمول الاجتماعي والاقتصادي.

جيم – إطار النتائج المتكامل والتنفيذ المتكامل بما في ذلك وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

١٨- لضمان عمليات شاملة وتشاركية المنحى، لا بد من وجود هيئات ومنابر متعددة لأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتمكين البلدان الأفريقية من مواءمة الخطتين وإدماجهما بشكل فعال في الأطر الاستراتيجية الوطنية ودون الوطنية. وستقوم هذه الهيئات، التي ينبغي أن يكون فيها تمثيل الحكومات ووكالات القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين مراعياً للمنظور الجنساني، بتمكين البلدان من التشاور بشكل فعال مع مختلف المجموعات المهتمة وأخذ مساهماتها بعين الاعتبار. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تعزز الهيئاتُ المشاركةَ المتعددة الفاعلين والمتعددة القطاعات والتنسيقَ في عملية تنفيذ الخطتين ضمن إطار أولويات التنمية الوطنية.

١٩- وستحتاج أفريقيا إلى تعبئة كميات كبيرة لم يسبق لها مثيل من الموارد المحلية لتنفيذ الخطتين. ومن ثم سيكون تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تعبئة هذه الموارد عاملاً رئيسياً، ولذلك ينبغي التعجيل بوتيرتها ودعمها دعماً جيداً. وينبغي أن ينصبّ تركيز جهود التعبئة على ما يلي: الموارد الضريبية؛ وتسخير رأس المال الطبيعي للقارة؛ والانتفاع من خزان المدخرات المؤسسية الأفريقية؛ ورفع مستوى مدخرات البيع بالتجزئة من خلال الإدماج المالي؛ وكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛ والحد من عدم الكفاءة؛ ومن عمليات التسرب والهدر الماليين المرتبطة بالإدارة والفساد.

٢٠- ولكي يكون للعلوم والتكنولوجيا والابتكار دور رائد في إحداث التحول وحفز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، ستحتاج حكومات البلدان الأفريقية إلى زيادة الاستثمار في مجال تنمية القدرات التكنولوجية المحلية والحصول على الدعم من خلال نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، ودعم مبادرات التصنيع الأخضر. وسيتطلب ذلك زيادة الإنفاق (بما في ذلك في القطاع الخاص) على البحث والتطوير ليصل إلى ١ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحسين أداء نظم الابتكار الوطنية والقدرة على التنافس في مجال الإنتاجية في السوق العالمية. وينبغي تخصيص جزء كبير من هذه الموارد للتكنولوجيات المواتية للبيئة.

دال – المتابعة والاستعراض المتكاملان لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

٢١- تدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى إجراء عمليات متابعة واستعراض للخطة على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني في حين يلزم إجراؤها بالنسبة لخطة عام ٢٠٦٣ على الصُّعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ويتمثل الهدف النهائي المشترك لعمليات المتابعة والاستعراض في ضمان بقاء البلدان على المسار الصحيح وتحقيق الأهداف والغايات في الوقت المحدد لها. وتشمل عمليات متابعة الخطتين كذلك الخضوع للمساءلة أمام الموطنين. ولتحسين الفعالية، يمكن استجلاء الروابط بين عمليات المتابعة والاستعراض على مختلف الصُّعد، بناء على مبدأ الولاية الاحتياطية.

٢٢- وتحتاج أفريقيا إلى سلوك مسار موحد لمتابعة واستعراض تنفيذ الخطتين، لتجنب ازدواج الإبلاغ في الالتزامات الواقعة على عاتق الدول الأعضاء والشركاء. وسيكون وضع مجموعة مشتركة من المؤشرات على المستوى الإقليمي استنادا إلى إطار النتائج المتكامل أمرا لا غنى عنه لتعزيز المتابعة والاستعراض المتكاملين على الصعيد الإقليمي.

٢٣- وهناك حاجة إلى قطع الالتزامات وتقديم الدعم على الصعيد العالمي للتنفيذ والمتابعة على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في أفريقيا. وخلال عملية الاستعراض، ينبغي أن يعترف المنتدى السياسي الرفيع المستوى بأوجه التآزر والصلات الهامة بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وأهميتهما في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. ولهذا السبب يجري تنفيذ الخطتين واستعراضهما على الصُّعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني باتباع نُهُج متكاملة. ولذلك ينبغي أن يعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى على تعزيز العمليات واقتراح إجراءات وتوصيات في مجال السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير وسائل التنفيذ التي تضع الخطتين في الحسبان.

٢٤- ومن الأهمية بمكان وجود منبر موحد للمتابعة على الصعيد الإقليمي لتحقيق متابعةٍ واستعراضٍ على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستكون عمليات المتابعة والاستعراض المنسقة على الصعيد الإقليمي الأساس الذي تستند إليه أفريقيا في تفاعلها مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من عمليات المتابعة العالمية بصوت موحد وقوي بهدف تعزيز تنفيذ ومتابعة الخطتين على نحو متكامل.

٢٥- وسيلزم وجود بيانات عالية الجودة ومصنفة وفي التوقيت المناسب لضمان اتسام علميات المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي والوطني بالشمول واستنادهما إلى الأدلة والنتائج. ولابد من دعم ما تبذله البلدان من جهود لتعزيز نظمها الإحصائية الوطنية لتستوفي متطلبات البيانات اللازمة لإجراء عمليات متابعة واستعراض الخطتين على نحو متكامل. وتعد هذه النظم، التي تسند إلى تكنولوجيا وموارد كافية، أساسية لضمان جاهزية البيانات، وبالتالي لدعم قياس التقدم المحرز، والرصد والتقييم، وإعداد التقارير وعمليات المتابعة عموما.

هاء- خارطة طريق العائد الديمغرافي لعام ٢٠١٧

٢٦- ينبغي تسخير الأهمية الاستراتيجية التي يتسم بها العائد الديمغرافي بالنسبة لأفريقيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ونظراً لتكوين أفريقيا الديمغرافي وما يُتوقع لها، من الواضح أن تحقيق الاستثمارات المناسبة من شأنه أن يضع القارة في مسار استراتيجي نحو تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وإنجاز الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، وهو أمر أساسي لبزوغ أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

٢٧- ومن المهم تحديد ورصد المؤشرات المرتبطة بالعائد الديمغرافي، بما في ذلك تلك المستمدة من أطر المؤشرات القائمة والناشئة، مثل إطار النتائج المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، والأطر المواضيعية الأخرى مثل إعلان أديس أبابا المتعلق بالسكان والتنمية. وهذا أمر لا غنى عنه لقياس أثر السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تسخير العائد الديموغرافي ورصد ما يُحرز من تقدم يتعلق بذلك.

واو- سبل المضي قدما: تعزيز شكل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وأعماله

٢٨- يمثل تبادل الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إضافة إلى تبادلها مع المحافل والمجموعات والمنظمات الرئيسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أمراً لا غنى عنه للتعجيل بوتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن ينشئ المنتدى المنابر اللازمة لتبادل الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات. ولذلك فإن من المهم أن تقوم البلدان التي أجرت استعراضا للأقران على سبيل التطوع خلال دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى بإطلاع منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة على ما اكتسبته من خبرات واستخلصته من دروس. إضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء دراسات الحالات الإفرادية لدعم التعلم وتبادل الخبرات. ولا بد من مساعدة البلدان في أفريقيا وتشجيعها على المشاركة والمساهمة في مختلف منابر التعلم والتبادل.

خامسا – سبل المضي قدماً

٢٩- سعيا إلى كفالة أن يظل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة متسماً بالكفاءة والفعالية وهو يعزّز دوره لضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وُضع عدد من التوصيات فيما يتعلق بسبل المضي قدما. ويرد موجز لها في الفقرات التالية.

٣٠- نظمت جميع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة منتدى عن التنمية المستدامة، وفقاً لما أصدرته الجمعية العامة من تكليف في قرارها ٢٩/٦٧ وأعادت تأكيده في قرارها ١/٧٠، الذي يتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أما في أفريقيا، فقد أُنشئ هذا المنتدى بوصفه منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة أنيطت به ولاية وُسّع نطاقها وتعززت بمؤتمر الوزراء المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

٣١- وفي عام ٢٠١٦، اتخذ المؤتمر القرار ٩٣٩ (د-٤٩). وفي ذلك القرار، طُلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، أن تعقد على أساس سنوي منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٣٢- ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هو هيئة متعددة أصحاب المصلحة يلتقي في إطارها كبار مقرري السياسات والخبراء من الوزارات المسؤولة عن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) على الأقل، والمنظمات الإقليمية (مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية)، وممثلو المجموعات الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الشريكة. ويتيح المؤتمر منبرا لتقييم التقدم المحرز؛ وتبادل التجارب؛ واستجلاء العوائق؛ وتقديم إجراءات ملموسة في مجال السياسات وغير ذلك من التدابير، وتعبئة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني وحشد الدعم على الصعيد العالمي للنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تنفيذا فعالا.

٣٣- والمنتدى بطبيعته هو هيئة أوسع نطاقا تضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مرتبة مميزة لإقرار الخيارات السياساتية التي تنشأ من كل مجالات عمل اللجنة تقريبا والعمل على مناصرتها. ويرفع المنتدى مكانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها الجهة المنظمة للاجتماعات التي تتناول القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٣٤- وعليه ينبغي أن تكفل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يشكّل تنظيم المنتدى أولوية لا تتجزأ من برامج أعمالها بما يشمل تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة، وينبغي أن تعمل جاهدةً على الوفاء بالخطة المقترحة للأمانة العمل للأمم المتحدة في نيويورك فيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية على خطة عام ٢٠٣٠.

٣٥- وفي المستقبل، ينبغي أن تعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين فيما يتعلق بتنظيم المنتدى ومواءمة ما يُضطلع به من أنشطة. ومن شأن ذلك أن يستتبع تحديد جهات تنسيق في كل مؤسسة من المؤسسات المعنية وتحديد أدوار واضحة التعريف في تنظيم المنتدى. إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تأخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر الوزراء لتفادي إنشاء منتديات استعراض إقليمية متعددة. وفي ذلك الصدد، وعلى نحو ما أوصى به مؤتمر الوزراء، ينبغي " اتخاذ جميع الخطوات اللازمة" للقيام بما يلي: تعيين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة باعتباره المنبر الوحيد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وعمليات متابعة كل منهما؛ ومواءمة مشاورات منتدى أفريقيا الإقليمي مع دورة رفع التقارير السنوية عن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وتوسيع نطاق ولاية منتدى أفريقيا الإقليمي بحيث تتضمن استعراض التقدم المحرز والتحديات والثغرات الموجودة في طريق الوفاء بالالتزامات المبينة في خطة عمل أديس أبابا.

٣٦- وينبغي أن تشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستمرار في العمل المتصل بمنتدى أفريقيا الإقليمي بجميع جوانبه بدلا من الاقتصار على تنظيم الاجتماعات السنوية للمنتدى. وفي هذا الصدد، يتعين أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الشركاء والدول الأعضاء والمنتدى السياسي الرفيع المستوى وتطلعهم على ما يستجد من معلومات بانتظام على صعيد أعمال المنتدى وأنشطته الدعوية. وينبغي أيضا إطلاع مكتب المنتدى على ما يستجد من معلومات عن أنشطة المنتدى بل أن يشارك في هذه الأنشطة. فمن شأن هذه المشاركة أن تعزز قدرة المكتب على أداء وظيفتي الاستعراض والدعوة المسنتدتين إليه.

٣٧- ومن المهم أن يعمل المنتدى ومؤتمر الوزراء بقدر أكبر من التضافر بما يضمن أن يستفيد العمل المتعلق بأولويات أفريقيا مما يقدمه هذان المنبران الاستراتيجيان من آراء. علاوةً على ذلك، ينبغي أن يشكل المنتدى منبرا لتدارُس القضايا وتقييم ومناقشة النتائج المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٣٨- وينبغي أن تشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنشاط في مسارات العمل الأخرى المتعلقة بمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ ورصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة التي ستشكل نتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وفي ذلك الصدد، يتعين أن تقوم اللجنة بوضع تدابير محكمة التنظيم للعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية في الأمم المتحدة بشأن ما يلي: تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، والتقرير العالمي عن أهداف التنمية المستدامة، والبلدان الأفريقية التي تطوعت لإجراء استعراض الأقران خلال دورات المنتدى الرفيع المستوى. فمواءمة مساهمات أفريقيا في التقريرين المذكورين من خلال استعراض الأقران والمنتدى الإقليمي من شأنها أن تمكّن أفريقيا من اكتساب موقف منسق وقوي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.